الأمنُ القوميّ اللبنانيّ
مفترق الخيارات
إنهيار الدّولة أو استحقاقات إزالة الاحتلال الجديد!

إعداد
د. حارث سليمان

تمّوز/يوليو 2026

مقدمة

يظلُّ مفهومُ "**الأمنِ القوميّ**" من أكثرِ المفاهيمِ إشكاليّةً وتداولاً في الخطابِ السّياسيّ والإعلاميّ اللُّبنانيّ، وكثيراً ما يُستخدمُ كغطاءٍ لتبريرِ سياساتٍ مثيرةٍ للانقسامِ، أو كسلاحٍ تُوجَّهُ بهِ الاتّهاماتُ للآخرينَ بتقويضِهِ. لكنَّ الحقيقةَ الّتي يغفلُ عنها هذا الخطابُ السّائدُ، هي أنّ الأمنَ القوميّ في لبنانَ يعاني من أزمةٍ وجوديّةٍ حادّةٍ، تسبقُ أيَّ تهديدٍ خارجيّ. فهو لم يتمكّنْ، منذَ استقلالِ البلادِ، من التّرسّخِ كمفهومٍ جامعٍ يسمو فوقَ التّجاذباتِ الطّائفيّةِ والولاءاتِ الخارجيّةِ، بل ظلَّ رهينةً لتوافقاتٍ هشّةٍ ومصالحِ زعماءِ جماعاتٍ، لا يرقى إلى مستوى "**منظومةٍ دولتيّةٍ**" محكمةٍ. منذَ ربعِ قرنٍ أو أكثرَ، انفجرتْ في المنطقةِ العربيّةِ والإقليميّةِ ثلاثُ معضلاتٍ كبرى. أولُها الاحتلالُ الأجنبيُّ الّذي أمعنتْ في ممارستِهِ دولٌ عديدةٌ، في طليعتِها أميركا وإسرائيلُ، وثانيها الاستبدادُ الأمنيُّ لمنظوماتِ حكمٍ عسكريّةٍ وأمنيّةٍ، لم تكتفِ بقهرِ شعوبِ دولِها، بل توسّعتْ في مدِّ نفوذِها إلى شعوبِ دولٍ مجاورةٍ لدولِها، كما حدثَ في لبنانَ والعراقِ وليبيا واليمنِ وسوريا. وثالثُها الأصوليّةُ الدّينيّةُ الّتي تشكّلتْ ونمتْ داخلَ مجتمعاتِ المنطقةِ المختلفةِ، وسعتْ بكلِّ تلاوينِها لرسمِ المستقبلِ عبرَ استحضارِ نماذجَ دولٍ وممالكَ وسلطاتٍ من الماضي لتدميرِ الحاضرِ والمستقبلِ. ويستوي في ذلكَ مشاريعُ ثلاثةٌ:

أ. المشروعُ الإسرائيليُّ لاستعادةِ مملكةِ النّبيِّ سليمانَ وداودَ وبناءِ هيكلِهِ، من قبلِ الأصوليّةِ الصّهيونيّةِ التّوراتيّةِ، واستيطانِ الضفّةِ الغربيّةِ لنهرِ الأردنِّ في فلسطينَ، بعدَ إطلاقِ اسمِ يهودا والسّامرةِ عليها. يحدثُ هذا على الرّغمِ من أنّ هذا المشروعَ، عندَ قيامِ دولةِ إسرائيلَ، قد قادتْهُ أحزابٌ سياسيّةٌ يساريّةٌ أو علمانيّةٌ استندتْ في تبريرِ استيلائِها على فلسطينَ إلى مزاعمَ توراتيّةٍ، إلّا أنّ إسرائيلَ الجديدةَ اليومَ تتّجهُ أكثرَ فأكثرَ إلى تيّاراتٍ دينيّةٍ وقوميّةٍ أكثرَ تطرّفاً وتديُّناً وعدوانيّةً.

ب. قيامُ نظامٍ باسمِ المذهبِ الشّيعيِّ الإماميِّ في إيرانَ، يديرُهُ إكليروسٌ دينيٌّ ويخضعُ لوليٍّ فقيهٍ يستمدُّ شرعيّتَهُ وأحكامَهُ من نصوصٍ مقدّسةٍ خارجَ أيِّ مساءلةٍ شعبيّةٍ، ويجعلُ من نفسِهِ مرجعاً وقائداً لشعوبِ المنطقةِ خارجَ حدودِ بلادِهِ.

ج. مشروعُ استعادةِ دولةِ النّبيِّ محمّدٍ في مدينةِ يثربَ، واستعادةِ الخلافةِ الإسلاميّةِ الّتي تبشّرُ بها الحركاتُ السّلفيّةُ وحركاتُ الإسلامِ السّياسيِّ السُّنّيِّ.

هذهِ المعضلاتُ الثّلاثُ لا تعملُ في عزلةٍ عن بعضِها البعضِ، بل تتفاعلُ تراكميّاً وتناقضيّاً وتكامليّاً، ممّا يخلقُ دوّامةَ عنفٍ متصاعدةٍ ووحشيّةٍ. **السّؤالُ الحاسمُ الّذي يكمنُ في مواجهةِ هذهِ العاصفةِ يتمحورُ حولَ ماذا يمكنُ أن يكونَ دورُ لبنانَ؟** أمّا اليومَ، فيُضافُ إلى ذلكَ الحربُ الأميركيّةُ الإسرائيليّةُ المعلنةُ على إيرانَ، وما رافقَها من حربٍ في لبنانَ، والّتي اندلعتْ كاستمرارٍ لـ"**طوفانِ الأقصى**" في غزّةَ، وما تلاها في لبنانَ من حربِ إسنادٍ لها. منذُ ثلاثِ سنواتٍ، تحوّلَ لبنانُ إلى ساحةِ حربٍ يشنُّها حزبُ اللهِ تارةً تحتَ رايةِ "**نصرةِ غزّةَ**"، وتارةً أخرى ثأراً لاغتيالِ المرشدِ الإيرانيِّ السّيّدِ علي خامنئي. ولكلِّ ذلكَ أصبحتِ الحاجةُ ملحّةً ليسَ فقط لإعادةِ تعريفِ مفهومِ الأمنِ القوميِّ، بل لإعادةِ بنائِهِ من الصّفرِ.

أكّدتُ سابقاً، ولا زلتُ أؤكّدُ، على ضرورتينِ تأسيسيّتَينِ. الأولى، إعادةُ تعريفِ الأمنِ القوميِّ لتخليصِهِ عربيّاً من التباساتِهِ التّاريخيّةِ الّتي جعلتْهُ، في نظرِ العامّةِ، شأناً مخابراتيّاً وأمنيّاً حصريّاً، بدلاً من أن يكونَ رؤيةً سياسيّةً استراتيجيّةً شاملةً. والثّانيةُ،

وهي الأخصُّ بلبنانَ: "**توطينُ**" هذا المفهومِ، أي تحديدُ المرجعيّةِ الّتي ترسمُ ماهيّةَ الأمنِ القوميِّ اللُّبنانيِّ وهويّةَ الجماعةِ الّتي يُصانُ أمنُها. وأجدُني اليومَ، بعدَ ما جرى، مضطرّاً للتوسّعِ في تشخيصِ إشكاليّاتٍ خاصّةٍ متعلّقةٍ بدورِ حزبِ اللهِ المأزومِ لبنانيّاً، توازياً مع حملاتٍ غربيّةٍ لمواجهةِ النّفوذِ الإيرانيِّ في المنطقةِ، ومن جهةٍ أخرى استكشافِ السُّبلِ الكفيلةِ بإنهاءِ الاحتلالِ الإسرائيليِّ الجديدِ لجنوبِ لبنانَ. ولعلَّ في خضمِّ هذهِ الكارثةِ وتعقيداتِها الهائلةِ قد تلوحُ في الأفقِ فرصةٌ تاريخيّةٌ إيجابيّةٌ قد لا تتكرّرُ، بمؤشّراتٍ متعدّدةٍ أهمُّها: فشلُ المشروعِ الإيرانيِّ في لبنانَ، وانكشافُ حقيقةِ "**مقاومةِ حزبِ اللهِ**" كغطاءٍ لولايةِ الفقيهِ، وبدايةُ ترسيمٍ حقيقيٍّ للحدودِ مع سوريا بعدَ سقوطِ نظامِ الأسدِ، واستعدادُ المجتمعِ الدّوليِّ لانتشالِ لبنانَ من مستنقعِهِ الطّائفيِّ. ولذلكَ سأحاولُ أن أستعرضَ في هذهِ الورقةِ إمكانيّةَ بناءِ أمنٍ قوميٍّ حقيقيٍّ في لبنانَ من عدمِها، وأن أستكشفَ الشّروطَ الواجبَ توفّرُها لتحقيقِهِ، كما سأحاولُ أن أبيّنَ المعوّقاتِ والصّعوباتِ الّتي تواجهُ لبنانَ في أمنِهِ القوميِّ واستقرارِهِ.

I. التّعريفُ المفقودُ في مقوّماتِ الأمنِ القوميِّ اللُّبنانيِّ

إنّ الأمنَ القوميَّ هو "**شأنٌ دولتيٌّ أساساً**". هذهِ العبارةُ، البسيطةُ في ظاهرِها، تحملُ انكشافاً صارخاً للواقعِ اللُّبنانيِّ، فالخللُ الجذريُّ يكمنُ في غيابِ إجماعٍ وطنيٍّ واضحٍ حولَ ماهيّةِ الدّولةِ اللُّبنانيّةِ ومعنى سيادتِها، وحسنِ سيرِ مؤسّساتِها الدُّستوريّةِ، وإمكانيّةِ نجاحِها بالقيامِ بوظائفِها. ويتبدّى لنا أربعةُ مستوياتٍ من الحدودِ يتوجّبُ وضعُها كقاعدةٍ لأيِّ تصوّرٍ عن الأمنِ القوميِّ.

1. من الخرائطِ إلى السّيادةِ الفعليّةِ

لطالما كانَ غيابُ الحدودِ الواضحةِ والمرسّمةِ والمتّفقِ عليها مع دولِ الجوارِ هو نقطةَ الضّعفِ الأولى الّتي تُستباحُ عندَها السّيادةُ اللُّبنانيّةُ. فالأمنُ القوميُّ لا يمكنُ أن يقومَ على حدودٍ واهيةٍ أو متنازعٍ عليها. بعدَ عامينِ من الهدنةِ الهشّةِ الّتي أعقبتْ حربَ إسنادِ غزّةَ **2024**، والّتي شهدتِ اغتيالَ السّيّدِ حسنِ نصرِ اللهِ واجتياحاً إسرائيليّاً محدوداً للجنوبِ، عادَ لبنانُ إلى دوّامةِ العنفِ في **2 آذارَ 2026**. وكانَ السّببُ المباشرُ، بحسبِ هذا السّردِ، مأساويّاً: في أعقابِ الهجومِ العسكريِّ الأميركيِّ–الإسرائيليِّ المشتركِ على إيرانَ، الّذي استهدفَ قادةً في الحرسِ الثّوريِّ والمرشدَ الإيرانيَّ عليَّ خامنئي. وما حدثَ، وفقَ هذا الطّرحِ، كانَ فاضحاً بوضوحِهِ: ففي صباحِ **2 آذارَ**، أطلقَ حزبُ اللهِ وابلاً من الصّواريخِ والمسيّراتِ باتّجاهِ الجليلِ الأعلى وقاعدةِ رماتِ ديفيدَ الجوّيّةِ. ولم يكنِ الهدفُ تحريرَ مزارعِ شبعا، ولا حتّى "**نصرةَ غزّةَ**"، بل كانَ الهدفُ "**حربَ الثّأرِ لخامنئي**". ويُقدَّمُ الزّعمُ بأنّ هذهِ الحربَ كانتْ دفاعاً عن لبنانَ بوصفِهِ سخريةً من العقلِ، إذ يُقالُ إنّ القرارَ اتُّخذَ في طهرانَ ونُفِّذَ بدماءِ الجنوبيّينَ والبقاعيّينَ، وأنّ أهدافَهُ كانتْ إيرانيّةً خالصةً. استمرّتِ الحربُ المفتوحةُ من **2 آذارَ** حتّى أواخرِ **أيّارَ 2026**، وردّتْ إسرائيلُ بحجمِ نيرانٍ لم يشهدْهُ لبنانُ منذَ حربِ **تمّوزَ 2006**. واستهدفتِ الغاراتُ الجوّيّةُ فوراً الضّاحيةَ الجنوبيّةَ لبيروتَ، والبقاعَ، والجنوبَ. كما قُصِفَ مبنى قناةِ المنارِ، ومراكزُ الاتّصالاتِ التّابعةِ للحزبِ، ومستودعاتُ الصّواريخِ، ثمّ توغّلتِ القوّاتُ البرّيّةُ الإسرائيليّةُ في عمقِ الجنوبِ اللُّبنانيِّ وصولاً إلى خطِّ اللّيطانيِّ. وأُعلِنَ عن "**السّيطرةِ على مناطقَ استراتيجيّةٍ**" في قرى حدوديّةٍ مثلَ الخيامِ، وكفركلا، وياروَنَ، وبنتِ جبيلَ. فيما أفادتْ وزارةُ الصّحّةِ اللُّبنانيّةُ عن سقوطِ نحوِ ثلاثةِ آلافِ قتيلٍ، وعشراتِ الآلافِ من الجرحى،

ونزوحِ أكثرَ من مليونِ شخصٍ. ويبرزُ الخرقُ الإسرائيليُّ الواضحُ للحدودِ اللُّبنانيّةِ المعترفِ بها دوليّاً كخطرٍ متفاقمٍ ومتزايدٍ، حيثُ تقومُ إسرائيلُ مجدّداً، وفقَ هذا الطّرحِ، باحتلالِ أكثرَ من **68** بلدةً وقريةً جنوبيَّ نهرِ اللّيطانيِّ، بعدَ أن رسمتْ حدودَ منطقةٍ خاليةٍ من السّكّانِ فرضتْها باسمِ **"الخطِّ الأصفرِ"**. ويُضافُ إلى ذلكَ محاولاتٌ مستمرّةٌ ومتماديةٌ للاقتلاعِ والتّهجيرِ الجماعيِّ للسّكّانِ المدنيّينَ في القرى الممتدّةِ جنوبيَّ نهرِ الزّهرانيِّ، مع استمرارِ احتلالِ أجزاءٍ من مزارعِ شبعا وتلالِ كفرشوبا، وقيامِها بعمليّاتِ مراقبةٍ وإغاراتٍ متواصلةٍ فوقَ مناطقَ لبنانيّةٍ متعدّدةٍ. ومن جهةٍ أخرى، كانَ موقفُ السّلطةِ اللُّبنانيّةِ لافتاً، إذ إنّ الدّولةَ الّتي كانتْ تتوارى خلفَ **"معادلةِ الجيشِ والشّعبِ والمقاومةِ"** بدّلتْ موقفَها هذهِ المرّةَ، فقالتْ لحزبِ اللهِ صراحةً: **"هذهِ حربُكم وحدَكم، فلا تورّطونا فيها"**.

2. نحوَ ترتيباتٍ أمنيّةٍ متبادلةٍ ومتوازنةٍ مع إسرائيلَ

بعدَ **46** يوماً من الحربِ، وتحتَ الضّغطِ الأميركيِّ، تمَّ التّوقيعُ على هدنةٍ في واشنطنَ في **16 نيسانَ 2026**. والهدنةُ، الّتي رعاها الرّئيسُ الأميركيُّ دونالدُ ترامبَ، نصّتْ على عدّةِ نقاطٍ غيرِ مسبوقةٍ:

أ. وقفُ إطلاقِ نارٍ لمدّةِ **10** أيّامٍ، قابلٍ للتمديدِ، دخلَ حيّزَ التّنفيذِ في **16 نيسانَ**. وقد تمَّ تمديدُهُ لاحقاً إلى ثلاثةِ أسابيعَ، ثمَّ مرّةً ثانيةً ل **45** يوماً إضافيّاً.

ب. إلتزامُ لبنانَ بمنعِ هجماتِ حزبِ اللهِ. وهي المرّةُ الأولى الّتي يتعهّدُ فيها لبنانُ، وليسَ حزبُ اللهِ، باتّخاذِ **"إجراءاتٍ عمليّةٍ"** لمنعِ أيّةِ هجماتٍ مستقبليّةٍ ضدَّ إسرائيلَ من الأراضي اللُّبنانيّةِ، ممّا يعني أنّ الدّولةَ أصبحتْ مسؤولةً رسميّاً عن ضبطِ سلاحِ الحزبِ.

ج. الانسحابُ الإسرائيليُّ التّدريجيُّ من المناطقِ الّتي احتلّتْها خلالَ الحربِ، مقابلَ انسحابِ حزبِ اللهِ شمالَ اللّيطانيِّ.

د. مفاوضاتٌ مباشرةٌ بينَ لبنانَ وإسرائيلَ، برعايةٍ أميركيّةٍ، لتحويلِ الهدنةِ إلى ترتيباتٍ أمنيّةٍ دائمةٍ. قد ينطوي هذا الاتّفاقُ على فرصةٍ نادرةٍ، فلبنانُ، ممثّلاً بالرّئيسِ جوزافِ عونَ ورئيسِ الحكومةِ نوافِ سلامٍ، أبدى استعدادَهُ للعودةِ إلى طاولةِ المفاوضاتِ. وقد أشارَ سلامٌ في تصريحٍ إلى أنّهُ **"يوجدُ بصيصُ أملٍ في لبنانَ يجبُ استثمارُهُ لتحقيقِ حلولٍ، رغمَ صعوبةِ المرحلةِ الحاليّةِ"**. الدّولةُ في لبنانَ لم تعدْ تخشى تسميةَ **"المفاوضاتِ مع إسرائيلَ"** كأداةٍ مشروعةٍ لإزالةِ الاحتلالِ، بحضورٍ أميركيٍّ، ولحلِّ مشكلاتِها. وإذا نجحتْ في تطبيقِ الهدنةِ، وانتشرَ الجيشُ في الجنوبِ، ومُنعَ إطلاقُ أيِّ صاروخٍ، فإنّ حزبَ اللهِ سيجدُ نفسَهُ أمامَ خيارَينِ: إمّا أن يصبحَ **"حزباً سياسيّاً"** فقط، أو أن يُعلنَ عصياناً مدنيّاً ضدَّ الدّولةِ، وهو ما لوّحَ باللّجوءِ إليهِ الشّيخُ نعيمُ قاسمٍ مؤخّراً. وقد أعلنتِ الولاياتُ المتّحدةُ، وفرنسا، وألمانيا، والمملكةُ العربيّةُ السّعوديّةُ، وعددٌ من الدُّولِ الأوروبيّةِ، استعدادَها لتزويدِ الجيشِ اللُّبنانيِّ وقوى الأمنِ الدّاخليِّ بالعتادِ والتّدريبِ لتمكينِهِ من السّيطرةِ على الحدودِ، وهو ما يعني أنّ لبنانَ يمكنُ أن يحصلَ على جيشٍ قويٍّ قادرٍ على حمايةِ البلادِ.

3. هلِ التّرتيباتُ الأمنيّةُ المتوازنةُ أمرٌ متاحٌ؟

لا يمكنُ للبنانَ أن يقفَ مكتوفَ الأيدي أمامَ جيشٍ إسرائيليٍّ يحتلُّ جنوبَهُ. لذلكَ، يتوجّبُ السّعيُ إلى ترتيباتٍ أمنيّةٍ متبادلةٍ تشملُ:

أ. وقفاً كاملاً لإطلاقِ النّارِ، بما في ذلكَ وقفُ إسرائيلَ لخروقاتِها اليوميّةِ للسّيادةِ اللُّبنانيّةِ جوّاً وبرّاً وبحراً، مقابلَ وقفٍ كاملٍ لأيِّ نشاطٍ عسكريٍّ للحزبِ جنوبَ اللّيطانيِّ.

ب. انسحاباً إسرائيليّاً كاملاً من **"الخطِّ الأصفرِ"** أو **"المنطقةِ العازلةِ"** الّتي أقامتْها، وعودةَ سكّانِ القرى الحدوديّةِ إلى بيوتِهم بعدَ إعادةِ إعمارِها.

ج. تفعيلَ اتّفاقيّةِ الهدنةِ العامّةِ لعامِ **1949**، وتحديثَها لتشملَ بنوداً حولَ المواردِ المائيّةِ المشتركةِ، والغازِ والنّفطِ.

د. نشرَ قوّاتٍ دوليّةٍ معزّزةٍ إلى جانبِ اليونيفيلِ، لمراقبةِ الحدودِ ومنعِ أيِّ خروقاتٍ من كلا الجانبَينِ.

من الواضحِ أنّ هذهِ التّرتيباتِ لا تعني **"تطبيعاً"** كاملاً، ولا تعني الاعترافَ بإسرائيلَ قبلَ التوصّلِ إلى حلٍّ عادلٍ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ. لكنّها تعني وقفَ إطلاقِ نارٍ مستدامٍ، وإعادةَ بناءِ الجنوبِ اللُّبنانيِّ، وإنقاذَ ما تبقّى من اقتصادِنا الوطنيِّ. لا يقتصرُ الأمرُ على الانتهاكاتِ الإسرائيليّةِ لحدودِ لبنانَ، بل إنّ الحقائقَ الواقعيّةَ تشيرُ إلى وجودِ **"تداخلٍ"** وحاجةٍ إلى ترسيمِ الحدودِ مع سوريا أيضاً، لرفعِ التعدّياتِ السّوريّةِ على الأراضي والمياهِ الإقليميّةِ اللُّبنانيّةِ، خصوصاً في مزارعِ شبعا، ومناطقِ راشيا، وبلدةِ الطفيلِ وعرسالَ في سلسلةِ جبالِ لبنانَ الشّرقيّةِ، ومنطقةِ الهرملِ، ووادي خالدٍ، والنّهرِ الكبيرِ الجنوبيِّ في شمالِ لبنانَ. وقد كانتْ هذهِ النّقطةُ بمثابةِ خطٍّ أحمرَ، تقضي الحصافةُ بعدمِ مقاربتِهِ في السِّياسةِ اللُّبنانيّةِ الرّسميّةِ، وكانتِ الجرأةُ على طرحِها اليومَ تعني كشفَ وهمِ السّيادةِ اللُّبنانيّةِ في مواجهةِ التّدخّلاتِ السّوريّةِ الممتدّةِ لعقودٍ. وفي خضمِّ هذهِ الأحداثِ المدمّرةِ، حدثَ تطوّرٌ إيجابيٌّ نادرٌ. ففي **شباطَ 2026**، أي قبلَ أسابيعَ قليلةٍ من اندلاعِ الحربِ، وقّعَ لبنانُ وسوريا اتّفاقاً لترسيمِ حدودِهما برعايةٍ سعوديّةٍ في مدينةِ جدّةَ، حيثُ اجتمعَ وزيرُ الدّفاعِ اللُّبنانيُّ ميشالُ منسّى مع نظيرِهِ السّوريِّ مرهفُ أبو قصرةَ، بحضورِ وزيرِ الدّفاعِ السّعوديِّ الأميرِ خالدِ بنِ سلمانَ. ونصَّ الاتّفاقُ الّذي تمَّ التّوقيعُ عليهِ على:

أ. تشكيلِ لجانٍ قانونيّةٍ وفنّيّةٍ لوضعِ خرائطَ دقيقةٍ للحدودِ البرّيّةِ والبحريّةِ بينَ البلدَينِ، الّتي تمتدُّ ل **330** كيلومتراً.

ب. تفعيلِ آليّاتِ التّنسيقِ الأمنيِّ والعسكريِّ لمواجهةِ التّحدّياتِ على الحدودِ، بما في ذلكَ مكافحةُ تهريبِ الأسلحةِ والمخدّراتِ والأشخاصِ.

ج. معالجةِ قضايا عالقةٍ مثلَ تحديدِ الملكيّةِ في منطقةِ شبعا، والنّهرِ الكبيرِ الجنوبيِّ، واقتسامِ مياهِ العاصي، وهي قضيّةٌ لم تُحسمْ بعدُ. لكنْ في الاتّفاقِ، تمَّ إدراجُ **"الموارِدِ المائيّةِ المشتركةِ"** كبندٍ يجبُ أن تناقشَهُ اللّجانُ الفنّيّةُ المشتركةُ بينَ لبنانَ وسوريا.

4. الحدودُ الجيو-سياسيّةُ

هي حدودُ العلاقةِ مع الجوارِ المباشرِ والأبعدِ، وهي علاقةٌ بينَ بلدَينِ لا تقتصرُ على الخرائطِ، بل تتحدّدُ طبيعتُها بخياراتٍ مختلفةٍ: هل تكونُ العلاقةُ خطَّ نارٍ وحربٍ، أم هدنةً متقلّبةً، أم سلاماً وحسنَ جوارٍ؟ وما طبيعةُ التّبادلِ الاقتصاديِّ والبشريِّ؟ هل هي تجارةٌ حرّةٌ مفتوحةٌ، أم تسودُها حمايةٌ جمركيّةٌ للإنتاجِ المحلّيِّ؟ وهل هناكَ تعاونٌ أمنيٌّ أم تشدّدٌ سياديٌّ كاملٌ؟ وتبيّنُ هذهِ الأسئلةُ أنّ غيابَ تحديدٍ واضحٍ لطبيعةِ هذهِ العلاقاتِ مع كلٍّ من "**إسرائيلَ العدوِّ**" و"**سوريا الشّقيقةِ**" يخلقُ فراغاً جيو-سياسيّاً تملؤُهُ الأجنداتُ الخارجيّةُ والميليشياتُ، لا القراراتُ اللّبنانيّةُ المستقلّةُ. وتتمتّعُ العواملُ الجيو-سياسيّةُ بديناميّاتٍ مختلفةٍ ومتبادلةٍ. فعلى مدى تاريخِ لبنانَ، لعبتِ الرّياحُ الجيو-سياسيّةُ العربيّةُ والإقليميّةُ والدّوليّةُ دوراً كبيراً في توجيهِ مجرياتِ الأحداثِ اللّبنانيّةِ. فكانتْ أحداثُ ثورةِ **1958** ضدَّ الرّئيسِ كميلِ شمعونَ، وإنزالُ مشاةِ البحريّةِ الأميركيّةِ في الدّامورِ، انعكاساً للمواجهةِ بينَ الحركةِ القوميّةِ بقيادةِ النّاصريّةِ وبينَ حلفِ بغدادَ، الّذي ضمَّ في حينِهِ العرشَ الهاشميَّ في العراقِ، إضافةً إلى إيرانَ الشّاهِ وتركيا وباكستانَ. ولم تكنْ هزيمةُ الشّهابيّةِ في لبنانَ سنةَ **1970** على أيدي الحلفِ المارونيِّ الثّلاثيِّ وانتخابُ سليمانَ فرنجيّةَ رئيساً للجمهوريّةِ، إلّا ترجمةً لبنانيّةً لهزيمةِ الأنظمةِ القوميّةِ التّقدّميّةِ العربيّةِ في حربِ **حزيرانَ 1967**. أمّا اندلاعُ الحربِ الأهليّةِ اللّبنانيّةِ سنةَ **1975** فكانَ من ضمنِ أسبابِهِ الرّئيسةِ إقفالُ جبهاتِ القتالِ العسكريّةِ العربيّةِ في مواجهةِ إسرائيلَ بعدَ حربِ **تشرينَ 1973**، وحصرُ الأعمالِ العسكريّةِ ضدَّ إسرائيلَ انطلاقاً من جنوبِ لبنانَ. والحقيقةُ الّتي يتوجّبُ إعلانُها هنا، أنّ هذا الواقعَ الّذي فُرِضَ وتكرّسَ لم يكنْ خياراً فلسطينيّاً، ولا خياراً من أيِّ طرفٍ لبنانيٍّ، بل هندسةً جيو-سياسيّةً جعلتْ لبنانَ ساحةَ مواجهةٍ وقتالٍ لأجنداتٍ متنوّعةٍ.

وعلى مدى أكثرَ من نصفِ قرنٍ، كانَ لبنانُ مرآةً للتّحوّلاتِ الجيو-سياسيّةِ في منطقةِ الشّرقِ الأوسطِ، يتأثّرُ بها ويؤثّرُ فيها. كانَ إعلامُهُ إعلامَ المنطقةِ، وجامعاتُهُ جامعةَ المنطقةِ، ومطابعُهُ وكتبُهُ مطبعةَ وكتابَ المنطقةِ، وكانتْ تجلّياتُهُ وريادتُهُ الثّقافيّةُ ريادةً للمنطقةِ كلِّها، وكانتْ أسواقُهُ نافذةَ العربِ إلى عالمِ الأزياءِ والأناقةِ. وفي التقاءِ زمنَي حافظِ الأسدِ وسليمانَ فرنجيّةَ، وصولاً إلى زمنِ الخمينيِّ، تحوّلتْ وظيفةُ لبنانَ من مركزٍ إقليميٍّ للمالِ والخدماتِ والثّقافةِ والفكرِ والحداثةِ، ومن موئلٍ للتّنوّعِ والحرّيّةِ والتّمدّنِ، إلى متراسٍ أماميٍّ يرفعُ، زيفاً، رايةَ الدّفاعِ عن فلسطينَ، لكنّهُ يقاتلُ كرأسِ حربةٍ لمحورِ ممانعةٍ برأسَينِ: رأسٍ لأبشعِ استبدادٍ أمنيٍّ وبطشٍ دمويٍّ في دمشقَ، ورأسٍ آخرَ لأعتى أشكالِ الغطرسةِ الأصوليّةِ الدّينيّةِ في طهرانَ. من هنا، فإنّ "**جبهةَ الإسنادِ**" لغزّةَ الّتي فتحَها حزبُ اللهِ ضدَّ إسرائيلَ لم تخدمْ أيَّ مصلحةٍ لبنانيّةٍ عُليا. كانتْ، وما زالتْ، حرباً مفتوحةً بلا أفقٍ سياسيٍّ، تدمّرُ جنوبَ لبنانَ وبلداتِهِ، وتهجّرُ سكّانَهُ، وتجلبُ الدّمارَ. فالقرارُ بفتحِ هذهِ الجبهةِ لم يُتّخذْ في مجلسِ الوزراءِ اللّبنانيِّ، ولم يكنْ حتّى محلَّ نقاشٍ جدّيٍّ بينَ القوى السّياسيّةِ اللّبنانيّةِ، بل اتُّخذَ في طهرانَ. وباختصارٍ، فإنّ لبنانَ يدفعُ ثمنَ صراعٍ إيرانيٍّ–أميركيٍّ–إسرائيليٍّ لا يعنيهِ في الصّميمِ، وحزبُ اللهِ ليسَ إلّا رأسَ حربةٍ إيرانيّةٍ. فهو "**قوّةُ إيذاءٍ لإسرائيلَ**" لصالحِ إيرانَ. وكلُّ صاروخٍ يُطلقُهُ حزبُ اللهِ من الجنوبِ هو، في الحقيقةِ، رسالةٌ إيرانيّةٌ. وهذا ما يحوّلُ لبنانَ من دولةٍ ذاتِ سيادةٍ إلى مجرّدِ "**منصّةِ إطلاقٍ**" و"**درعٍ دفاعيٍّ**" لإيرانَ.

5. حدودُ المناطقِ الاقتصاديّةِ الحيويّةِ

يشملُ هذا المياهَ الإقليميّةَ، وحقوقَ الاستفادةِ من الأنهارِ المشتركةِ. وتبرزُ هنا مشكلتانِ كبيرتانِ حولَ المياهِ. الأولى مع سوريا حولَ حصّةِ لبنانَ من مياهِ نبعِ العاصي الّذي ينبعُ من لبنانَ ويتغذّى من متساقطاتِ الأمطارِ والثّلوجِ على جبلِ المكمّلِ، ثمّ ينسابُ مسرعاً إلى الأراضي السّوريّةِ. وقد منعتْ سوريا لبنانَ من الاستفادةِ من مياهِهِ الجاريّةِ السّطحيّةِ أو خزّاناتِهِ الجوفيّةِ، بمنعِ حفرِ الآبارِ في حوضِهِ الجيولوجيّ، وكذلكَ بعرقلةِ إقامةِ سدٍّ على مجراهُ يولّدُ طاقةً كهربائيّةً وينشئُ بحيرةً طبيعيّةً لها فوائدُ سياحيّةٌ، تُستعملُ مياهُها للرّيّ وتربيةِ مزارعِ الأسماكِ في المياهِ العذبةِ. أمّا المشكلةُ الثّانيةُ فتبرزُ مع إسرائيلَ حولَ نهرَي الحاصبانيّ والوزّانيّ. ولذلكَ فإنّ غيابَ اتّفاقيّةٍ عادلةٍ لاقتسامِ المياهِ، أسوةً بالقوانينِ الدّوليّةِ، يُعدُّ مثالاً صارخاً على العجزِ اللُّبنانيّ في التّفاوضِ، حيثُ تدخّلتْ **"العلاقاتُ الخاصّةُ"** بينَ النّظامِ السّوريّ السّابقِ وحلفائِهِ في لبنانَ لتعطيلِ أيّ مطالبةٍ جدّيّةٍ بحقوقِ لبنانَ المائيّةِ. كذلكَ فإنّ النّزاعَ المستمرَّ مع إسرائيلَ يعطّلُ أيّ إمكانيّةِ تفاوضٍ عادلٍ بشأنِ مياهِ الأنهارِ العابرةِ للحدودِ. فالنّهرُ الكبيرُ الجنوبيُّ يشكّلُ الحدودَ الطّبيعيّةَ بينَ لبنانَ وسوريا في الشّمالِ، وهناكَ تعدّياتٌ سوريّةٌ مستمرّةٌ على الأراضي الزراعيّةِ اللُّبنانيّةِ في المنطقةِ، مع تهريبٍ وعبورٍ غيرِ شرعيٍّ للبضائعِ والأشخاصِ. أمّا المشكلةُ الثّانيةُ مع إسرائيلَ فتتعلّقُ باقتسامِ مياهِ نهرَي الحاصبانيّ والوزّانيّ والمتساقطاتِ على سفوحِ جبلِ حرمونَ في منطقةِ شبعا. ومن المعروفِ أنّ نهرَي الحاصبانيّ والوزّانيّ، وهما رافدانِ أساسيّانِ لنهرِ الأردنّ، يشكّلانِ شريانَ حياةٍ مائيّاً لجنوبِ لبنانَ وإسرائيلَ. وقد استخدمتْ إسرائيلُ، وما زالتْ تستخدمُ، قوّةَ احتلالِها لاستجرارِ المياهِ من هذهِ الأنهارِ. كما أنّ اتّفاقيّةَ الهدنةِ العامّةِ بينَ لبنانَ وإسرائيلَ عامَ **1949** لم تحسمْ موضوعَ توزيعِ المياهِ بصورةٍ عادلةٍ. ويطبّقُ لبنانُ نظريّةَ **"الحقوقِ المائيّةِ التّاريخيّةِ"**، بينما تحتلُّ إسرائيلُ منابعَ النّهرِ في مزارعِ شبعا وتستخدمُها. ومع كلِّ صيفٍ، يتجدّدُ التّوتّرُ حولَ ضخِّ المياهِ من نهرِ الوزّانيّ، وتلوّحُ إسرائيلُ بالرّدِّ العسكريّ. وقد أُجبرتِ السّلطاتُ اللُّبنانيّةُ خلالَ العقودِ الماضيةِ على تركِ مياهِ الحاصبانيّ تجري دونَ استغلالِها، فيما اكتفتْ بتركيبِ مضخّةٍ تجرُّ قسماً من مياهِ الوزّانيّ إلى القرى اللُّبنانيّةِ الجنوبيّةِ، ما لبثتْ أن تعطّلتْ وتوقّفتْ أعمالُها. ويبقى مصيرُ نهرَي الوزّانيّ والحاصبانيّ معلّقاً حتّى يتمَّ التوصّلُ إلى اتّفاقِ سلامٍ أو هدنةٍ دائمةٍ مع إسرائيلَ تنظّمُ استغلالَ المياهِ. أمّا في ما يُعنى بمزارعِ شبعا، فمن النّاحيةِ القانونيّةِ هي أرضٌ لبنانيّةٌ احتلّتْها إسرائيلُ سنةَ **1967**، واستولتْ عليها بعدَ أن كانتِ القوّاتُ السّوريّةُ قد أخذتْها من لبنانَ. لكنّ النّظامَ السّوريّ خلقَ التباساً استغلّتْهُ إسرائيلُ لتبريرِ بقائِها فيها. إنّ التّرسيمَ في هذهِ المنطقةِ مع سوريا يحرجُ إسرائيلَ وينزعُ منها ذريعةَ البقاءِ فيها. وتشكّلُ مشكلةُ المياهِ مع إسرائيلَ أحدَ الملفّاتِ الأساسيّةِ في المفاوضاتِ الّتي بدأتْ بينَ لبنانَ وإسرائيلَ. أمّا استثمارُ بقيّةِ الثّرواتِ الطّبيعيّةِ، ولا سيّما النّفطُ والغازُ في البحرِ المتوسّطِ، فلبنانُ الّذي تأخّرَ لعقودٍ في ترسيمِ حدودِهِ البحريّةِ وجدَ نفسَهُ في مواجهةِ تحدّياتٍ وجوديّةٍ مع إسرائيلَ وقبرصَ. وقبلَ سنواتٍ، وقعَ لبنانُ، بحسبَ هذا الطّرحِ، ضحيّةَ صفقةٍ إيرانيّةٍ–إسرائيليّةٍ جرى التوصّلُ إليها في دولةِ قطرَ وبرعايةٍ أميركيّةٍ، وتعهدتْ إيرانُ فيها، من خلالِ نفوذِها وسيطرتِها على لبنانَ بواسطةِ حزبِ اللهِ ورئيسِ الجمهوريّةِ آنذاكَ العمادِ ميشالِ عونَ، بإجبارِ لبنانَ على التخلّي عن الخطِّ البحريِّ رقم **29** والاكتفاءِ بالخطِّ **23**. وبحسبِ هذا السّردِ، منحَ ذلكَ إسرائيلَ حقلَ كاريشَ كاملاً، إضافةً إلى حصّةٍ من حقلِ قانا

داخلَ المياهِ الإقليميّةِ اللّبنانيّةِ. كما يُقالُ إنّ إيرانَ حقّقت من هذهِ الصّفقةِ مكاسبَ سياسيّةً واقتصاديّةً، من بينها زيادةُ صادراتِها النّفطيّةِ، والحصولُ على مكاسبَ مرتبطةٍ بالمشهدِ السّياسيِّ العراقيِّ. تخيّلَ البعضُ أنّ لبنانَ سيحقّقُ من اتّفاقِ ترسيمِ الحدودِ البحريّةِ مع إسرائيلَ في **تشرينَ الأوّلِ 2022** إنجازاً يحوّلُهُ إلى دولةٍ منتجةٍ للغازِ مقابلَ تخلّيهِ عن حصّتِهِ في كاريشَ، لكنَّ فشلَ السّلطةِ اللّبنانيّةِ وتخلّفَها عن إدارةِ هذهِ الملفّاتِ بطريقةٍ مناسبةٍ منعَ الدّولةَ اللّبنانيّةَ من استثمارِ حقوقِها، فلم تستفدِ الدّولةُ من "**حقلِ كاريشَ**" ولا من حقلِ "**قانا**" الافتراضيِّ لتاريخِهِ. والأدهى أنّ حزبَ اللهِ، الّذي كانَ يلوّحُ بخوضِ حربٍ لـ"**تحريرِ كاريشَ**"، وجدَ نفسَهُ مضطرّاً للقبولِ بالاتّفاقِ تحتَ ضغطٍ إيرانيٍّ. ثمَّ إنّهُ تبقى المزاعمُ السّوريّةُ حولَ وجودِ خلافٍ بينَ البلدَينِ على ترسيمِ الحدودِ البحريّةِ شمالَ لبنانَ ملفّاً متأزّماً يمكنُ أن ينفجرَ عندَ أيِّ منعطفٍ سياسيٍّ. مِمّا يجعلُ التّعاطيَ مع ملفِّ الثّرواتِ النّفطيّةِ مثالاً صارخاً على العجزِ في التّرسيمِ المباشرِ للأمنِ القوميِّ.

6. ما بعدَ الحدودِ وتحديدُ السّياسةِ الخارجيّةِ

تأسّستْ جامعةُ الدُّولِ العربيّةِ في تاريخِ **22 آذارَ 1945** من سبعِ دولٍ، وكانَ لبنانُ من بينها. كما تأسّستْ منظّمةُ الأممِ المتّحدةِ في **24 تشرينَ الأوّلِ 1945**، وكانَ عددُ الدُّولِ الأعضاءِ يومَ التّأسيسِ **51** دولةً، وشاركَ لبنانُ كعضوٍ مؤسّسٍ في صياغةِ ميثاقِها وتوقيعِهِ، ومثّلَهُ حينذاكَ الدّبلوماسيُّ والمفكّرُ البارزُ شارلُ مالكٍ، الّذي لعبَ لاحقاً دوراً محوريّاً في صياغةِ الإعلانِ العالميِّ لحقوقِ الإنسانِ عامَ **1948**. ورغمَ هذا الحضورِ الدّبلوماسيِّ التّاريخيِّ النّاشطِ، فقد دأبَ لبنانُ منذَ استقلالِهِ على سياسةٍ خارجيّةٍ حذرةٍ، تحرصُ على تدويرِ الزّوايا في كلِّ أزمةٍ، وتلتزمُ سياسةَ التّضامنِ العربيِّ عندما تتّفقُ الدُّولُ العربيّةُ، ومبدأَ الحيادِ بينها حينَ تختلفُ .لذلكَ، فإنّ السّياسةَ الخارجيّةَ اللّبنانيّةَ لم تحدّدْ بوضوحٍ وحزمٍ معسكرَ الأعداءِ والأصدقاءِ، ولم تستطعْ أن تبنيَ أو تنخرطَ في تحالفاتٍ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ مستدامةٍ. وكانتْ دائماً سياسةً عاجزةً عن ترتيبِ أولويّاتِ المخاطرِ وتأمينِ التّجهيزاتِ اللّازمةِ لمواجهتِها. ورغمَ أنّ هذهِ العناصرَ يمكنُ أن تشكّلَ معاً إطاراً استراتيجيّاً شاملاً، إلّا أنّ هذهِ المسائلَ كانتْ موضعَ خلافاتٍ عميقةٍ على المستوى اللّبنانيِّ، وهذا الخلافُ يمنعُ رسمَ "**داخلٍ**" وطنيٍّ متماسكٍ ومختلفٍ عن "**خارجٍ**" إقليميٍّ متغيّرٍ. ثمَّ إنّ لبنانَ يصارعُ مرضاً مزمناً يتمثّلُ في تجويفِ الدّاخلِ اللّبنانيِّ وارتهانِهِ للخارجِ.

II. أزمةُ الهويّةِ: "العيشُ المشتركُ" أم "أمنُ الجماعةِ الطّائفيّةِ"؟

لُبُّ المأزقِ اللّبنانيِّ يُظهرُ للعيانِ تناقضاً صارخاً بينَ الخطابِ الرّسميِّ السّائدِ الّذي يتغنّى بـ"**العيشِ المشتركِ**" و"**لبنانَ الرّسالةِ**"، وبينَ سلوكِ الجماعاتِ المختلفةِ على أرضِ الواقعِ. وهذهِ الأزمةُ العميقةُ تخلقُ التباساً في معنى الأمنِ القوميِّ، ففي الدُّولِ المستقرّةِ يكونُ الأمنُ القوميُّ منظومةً لا تختلفُ عليها السّلطةُ والمعارضةُ، ويسمو فوقَ مصالحِ الجماعاتِ الضيّقةِ. أمّا في لبنانَ، فإنّ الأمنَ القوميَّ لا يعدو كونَهُ تلفيقاً تصالحيّاً بينَ مصالحِ زعماءِ أحزابِ الطّوائفِ ورعاتِهم في الدُّولِ الإقليميّةِ والدّوليّةِ. وهذا هو التّشخيصُ الأكثرُ دقّةً وصراحةً، فمفهومُ "**أمنِ الجماعةِ الطّائفيّةِ**" أي

الطّائفةِ كوحدةٍ سياسيّةٍ تتبعُ لرعاةٍ خارجيّينَ هو الّذي يحتلُّ قمّةَ الأولويّاتِ، وهو فوقَ أمنِ المواطنينِ/اتِ ومصالحِهم كشعبٍ واحدٍ. فكلُّ جماعةٍ، أو بالأحرى كلُّ زعيمِ حزبٍ طائفيٍّ، يعيدُ تعريفَ الأمنِ القوميِّ ليتوافقَ مع أمنِ حلفائِهِ الإقليميّينَ. أمّا "**العيشُ المشتركُ**" كمفهومٍ نبيلٍ في جوهرِهِ، فلا يعني لهؤلاءِ سوى السّعيِ إلى وئامٍ مؤقّتٍ بينَ برامجَ متناحرةٍ. فهو ليسَ مشروعاً وطنيّاً جامعاً، بل ترتيبٌ لإدارةِ الصّراعِ لا لحلِّهِ، ويتغيّرُ مضمونُهُ بتغيّرِ موازينِ القوى الإقليميّةِ. ولا يبخلُ التّاريخُ السّياسيُّ اللّبنانيُّ في سردِ شواهدَ تبرزُ فشلَ مشاريعَ تاريخيّةٍ كثيرةٍ، بدءاً من تجربةِ الرّئيسِ فؤادِ شهابَ، الّتي انتهتْ بالحلفِ الثّلاثيِّ واتّفاقِ القاهرةِ (الّذي شرّعَ الوجودَ الفلسطينيَّ المسلّحَ خارجَ الدّولةِ)، مروراً باتّفاقِ الطّائفِ الّذي أرسى توازناً داخليّاً جديداً، ولكنْ "**برعايةٍ عربيّةٍ ووصايةٍ سوريّةٍ**". ثمّ انفجرَ هذا التّوازنُ باغتيالِ الرّئيسِ رفيقِ الحريريِّ، وصولاً إلى "**ثورةِ الأرزِ**" عامَ **2005** الّتي رفعتْ شعارَ "**لبنانَ أوّلاً**"، فإذا بها تحترقُ في حربِ تمّوزَ **2006** الّتي كانتْ حرباً إقليميّةً جعلتْ من لبنانَ ساحةً لها. كما لم ينجحْ "**إعلانُ بعبدا**" الّذي هدفَ إلى تحييدِ لبنانَ عن صراعاتِ المنطقةِ والحربِ السّوريّةِ، في إلزامِ حزبِ اللهِ بعدمِ المشاركةِ في القتالِ في سوريا دعماً لنظامِ الأسدِ. كذلكَ لم تستطعِ الدّولةُ اللّبنانيّةُ تجنيبَ لبنانَ حربَي "**إسنادِ غزّةَ**" و"**الثّأرِ لخامنئي**". وهذا التّاريخُ الطّويلُ من الإخفاقاتِ يؤكّدُ أنّ معضلةَ لبنانَ ليستْ في غيابِ "**خطّةٍ**"، بل في غيابِ "**الدّاخلِ الوطنيِّ**" القادرِ على تنفيذِها.

III. الخواءُ الدّاخليُّ والارتهانُ الخارجيُّ

منذُ استقلالِ لبنانَ يتجوّفُ الدّاخلُ اللّبنانيُّ ويتفاقمُ خواؤُهُ؛ فالدّولةُ اللّبنانيّةُ لم تعدْ مجرّدَ دولةٍ ضعيفةٍ، بل أصبحتْ أشبهَ بقشرةٍ فارغةٍ من مضمونِها، مرتهنةً بشكلٍ متزايدٍ للخارجِ الإقليميِّ. وهذا الخواءُ يطالُ كلَّ شيءٍ: السّياسةَ، والاقتصادَ، والإعلامَ، بل والثّقافةَ والقيمَ. كما يطالُ هياكلَ الدّولةِ وإداراتِها وأجهزتِها، ممّا سمحَ بقيامِ دويلةٍ نافذةٍ موازيةٍ تُدارُ من خارجِ سلطةِ الحكومةِ، وخلافاً للدُّستورِ والقانونِ. وإذا كانَ هذا الوضعُ كارثيّاً في الظّروفِ العاديّةِ، فإنّهُ يصبحُ مميتاً في ظلِّ انفجارٍ هائلٍ في المشرقِ العربيِّ، يتمثّلُ في تفكيكِ النّظامِ الإقليميِّ، وإعادةِ بناءِ توازناتِهِ، وتمزيقِ المجتمعاتِ، وبروزِ التّطرّفِ الدّينيِّ الأصوليِّ.

IV. لبنانُ "الرّسالةُ" لا "السّاحةُ": خيارٌ استراتيجيٌّ ممكنٌ؟

إنّ الانتقائيّةَ الّتي يمارسُها بعضُ اللّبنانيّينَ/اتِ في التّعاملِ مع هذهِ المعضلاتِ مرفوضةٌ تماماً. فلبنانُ لا يمكنُ أن يكونَ جزءاً من أيِّ منظومةٍ إقليميّةٍ تمارسُ الاحتلالَ، أو تدافعُ عن الاستبدادِ، أو تتبنّى الأصوليّةَ الدّينيّةَ. وهذا ليسَ خياراً أيديولوجيّاً فحسبُ، بل هو خيارٌ وجوديٌّ يتعلّقُ بـ"**معنى لبنانَ**" كـ"**وطنٍ للحرّيّةِ والتّعدّدِ والحداثةِ**". إنّ "**لبنانَ الرّسالةَ**" ليسَ تبشيراً أو تفوّقاً أخلاقيّاً، بل إنّ رسالةَ لبنانَ الوحيدةَ هي التّبليغُ لقيمِ الحرّيّةِ والتّعدّدِ والحداثةِ من خلالِ وجودِهِ كمثالٍ حيٍّ، وليسَ من خلالِ تحوّلِهِ إلى "**خندقٍ**"، أو متراسِ قتالٍ، أو "**رأسِ حربةٍ**"، أو "**ساحةٍ**" لخوضِ قضايا الآخرينَ. فهو ليسَ حياديّاً، لكنّهُ ليسَ متورّطاً أو مستنباً لخوضِ قضايا الآخرينَ حتّى ولو كانتْ عادلةً. وهذهِ الصّياغةُ

ترسمُ خطّاً رفيعاً بينَ الحيادِ السّلبيّ والانخراطِ الانتحاريّ، وهي تدعو إلى "**لبنانَ**" كدولةٍ ذاتِ مشروعٍ مجتمعيٍّ متميّزٍ، لا كمجرّدِ أداةٍ في مشاريعَ إقليميّةٍ كبرى. لكنْ، هل هذا ممكنٌ في ظلِّ النّظامِ السّياسيّ القائمِ؟

V. من دولةِ المحاصصةِ الطّائفيّةِ إلى الدّولةِ المدنيّةِ

الجوابُ هو "**لا**". فطالما أنّ "**زعماءَ أحزابٍ طائفيّةٍ**" هم مَن يمسكونَ مقاليدَ القرارِ، وهؤلاءِ جوهرُ قوّتِهم هو علاقاتُهم مع دولِ الخارجِ الإقليميّ، فمن المستحيلِ بناءُ أمنٍ قوميٍّ لُبنانيٍّ. فهؤلاءِ الزّعماءُ وظيفتُهم الأساسيّةُ هي "**تخليعُ الحدودِ الجيو-سياسيّةِ اللُّبنانيّةِ**" واستقدامُ نفوذِ راعيهم الإقليميّ. وباختصارٍ، هم أبوابٌ مفتوحةٌ للخارجِ، وليسوا حرّاساً للدّاخلِ. لذلكَ، فإنّ صياغةَ أيّ رؤيةٍ جادّةٍ للأمنِ القوميّ اللُّبنانيّ تتطلّبُ اعتمادَ مسارَينِ: خارجيٍّ أوضحنا متوجّباتِهِ أعلاهُ، وداخليٍّ معقودٍ على شرطٍ جوهريٍّ هو تغييرُ بنيةِ نظامِ المحاصصةِ. والبديلُ واضحٌ: "**بناءُ الدّولةِ المدنيّةِ**" كبديلٍ إصلاحيٍّ لدولةِ الطّوائفِ والدّولةِ الدّينيّةِ والأمنيّةِ. وهذا ليسَ اختراعاً أو بدعةً، بل هو روحُ **اتّفاقِ الطّائفِ** نفسِهِ، الّذي أدرجَ مبدأَ الدّولةِ المدنيّةِ، لكنّ "**التّعسّفَ والاستنسابَ**" في تطبيقِهِ أدّيا إلى تشويهِ المبدأِ والمراوحةِ في مكانِهِ، بل والسّيرِ إلى الخلفِ نحوَ تهميشِ المواطنةِ الجامعةِ لصالحِ الهويّاتِ والعصبيّاتِ الثّانويّةِ. أمّا متطلّباتُ هذا المشروعِ الإصلاحيّ، وهي متطلّباتٌ عمليّةٌ ومباشرةٌ وليستْ نظريّةً، فهي:

أ. تحريرُ الحيّزِ العامِّ للدّولةِ من سيطرةِ الزّعاماتِ الطّائفيّةِ. وهذا "**الحيّزُ العامُّ**" يشملُ القضاءَ، والجيشَ، والأجهزةَ الأمنيّةَ، والمالَ العامَّ، والإدارةَ، والتّعليمَ، والصّحّةَ.

ب. إعادةُ صياغةِ دورِ الأجهزةِ العسكريّةِ والأمنيّةِ عبرَ شلِّ يدِ السّياسيّينَ عن التّعييناتِ والتّرقياتِ، وتنزيهِها عن المعاركِ السّياسيّةِ، وحصريّةِ السّلاحِ بيدِها.

ج. ضمانُ استقلالِ القضاءِ وهيئاتِ الرّقابةِ، ومكافحةُ الفسادِ كجزءٍ لا يتجزّأُ من الأمنِ القوميّ.

د. تحويلُ الخدماتِ العامّةِ (الصّحّةِ، والتّعليمِ، وفرصِ العملِ، والحمايةِ الاجتماعيّةِ) إلى حقوقِ مواطنةٍ بديهيّةٍ، لا إلى هباتٍ تُمنحُ في مقابلِ الرّعايةِ والاستتباعِ السّياسيّ.

هـ. قانونُ انتخابٍ يسمحُ بمشاركةِ القوى المدنيّةِ الحداثيّةِ، وليسَ فقط زعماءِ الطّوائفِ.

خاتمة

آفاقُ الأمنِ القوميِّ اللُّبنانيِّ بينَ التّأخّرِ والانفجارِ

في ختامِ هذهِ الورقةِ التّحليليّةِ، لا يمكنُ للمرءِ إلّا أن يلمسَ عمقَ المأساةِ اللُّبنانيّةِ الّتي لا تزالُ، بعدَ كلِّ هذهِ السّنينِ، تعاني من الأمراضِ المزمنةِ نفسِها. ولذلكَ فإنّ التّشخيصَ الجذريَّ الّذي لا يقبلُ التّجزئةَ هو أنّهُ لا أمنَ قوميّاً حقيقيّاً في لبنانَ دونَ تحريرِ مفهومِ الأمنِ من قبضةِ الجماعةِ الطّائفيّةِ ورعاتِها الخارجيّينَ، ودونَ تجاوزِ نظامِ المحاصصةِ السّياسيّةِ نحوَ دولةٍ مدنيّةٍ قائمةٍ على المواطنةِ والقانونِ.

إنّ الاستنتاجَ الّذي يمكنُ استخلاصُهُ من هذهِ الورقةِ هو أنّ الأمنَ القوميَّ في لبنانَ ليسَ إشكاليّةً تقنيّةً تحتاجُ إلى مزيدٍ من الأسلحةِ أو الاتّفاقيّاتِ العسكريّةِ فحسبُ، بل هو إشكاليّةُ هويّةٍ ونظامِ حكمٍ. إنّهُ مرهونٌ بقدرةِ اللُّبنانيّينَ/اتِ على إنتاجِ "**داخلٍ**" وطنيٍّ قويٍّ ومتماسكٍ، قادرٍ على ضبطِ حدودِهِ وصياغةِ علاقاتِهِ الجيو-سياسيّةِ وسياساتِهِ الخارجيّةِ بعيداً عن وصايةِ أيِّ راعٍ إقليميٍّ. وهو مرهونٌ بتحويلِ خطابِ "**العيشِ المشتركِ**" من ترتيبٍ لإدارةِ الصّراعِ إلى مشروعٍ حقيقيٍّ لمواطنةٍ جامعةٍ يتساوى فيها الجميعُ أمامَ القانونِ. وهو مرهونٌ، قبلَ أيِّ شيءٍ، ببناءِ طبقةٍ سياسيّةٍ وطنيّةٍ تضعُ أمنَ البلادِ والمواطنينَ/اتِ فوقَ أيِّ اعتبارٍ طائفيٍّ أو ولاءٍ خارجيٍّ.

لقد تأخّرَ لبنانُ طويلاً في بناءِ دولتِهِ، وبينما هو عالقٌ في أزماتِهِ الدّاخليّةِ، تشتعلُ المنطقةُ بأسرِها. آنَ الأوانُ ليدركَ اللُّبنانيّونَ/اتُ أنّ أمنَهم القوميَّ الحقيقيَّ يبدأُ من داخلِهم، من إصلاحِ نظامِهم، وتحريرِ قرارِهم، واستعادةِ دولتِهم من قبضةِ زعماءِ أحزابِ الطّوائفِ. فإذا استمرَّ الحالُ على ما هو عليهِ، فسيبقى "**الأمنُ القوميُّ**" مجرّدَ شعارٍ فارغٍ، وسيبقى لبنانُ رهينةً للأزماتِ الإقليميّةِ، يدفعُ أثماناً لا تُحتملُ.

السيـرة الذاتيـّة للكاتب

الدكتور حارث سليمان

أكاديميٌّ وباحثٌ لبنانيٌّ بارزٌ، وأستاذٌ متقاعدٌ في كلّيّة العلوم في الجامعة اللبنانيّة، حاصلٌ على دكتوراه في الفيزيوكيمياء للبوليمرات من جامعة بيار وماري كوري – باريس السادسة. يمتلك خبرةً تتجاوز ثمانيةً وثلاثين عامًا في مجالات البحث العلميّ والتعليم الجامعيّ، حيث أشرف على العديد من المشاريع البحثيّة المتخصّصة في مراقبة تلوّث المياه والهواء، وتطوير اللدائن الصناعيّة، وتقنيات النانو والمواد المركّبة المتقدّمة. كما أسهم في تطوير المناهج الأكاديميّة في كلّيّة العلوم، وأصدر خمسة كتب جامعيّة، وأسّس وأدار مختبر الكيمياء الماكرو-جزيئيّة في الجامعة اللبنانيّة. تولّى خلال مسيرته الأكاديميّة رئاسة قسم الكيمياء في كلّيّة العلوم – الفرع الرابع، وقاد عمليّات تحديث البرامج التعليميّة في مجالات الكيمياء العضويّة والمواد والبوليمرات، وشغل عضويّة لجنة المناقصات المركزيّة في رئاسة الجامعة اللبنانيّة، واللجنة العليا لجودة التعليم العالي في الجامعات الخاصّة، كما عمل مدقّقًا ومراجعًا علميًّا في مجلّة ***Polymers for Advanced Technologies***. وإلى جانب عطائه العلميّ، يُعرف **الدكتور سليمان** ككاتبٍ ومحلّلٍ سياسيٍّ وخبيرٍ في الشؤون العربيّة والإقليميّة، إذ ينشر مقالاته في عددٍ من الصحف والمواقع اللبنانيّة والعربيّة، من بينها «**النهار**» و«**اللواء**» و«**المدن**» و«**نداء الوطن**» و«**جنوبيّة**»، حيث يكتب مقالًا أسبوعيًّا منتظمًا. وقد انخرط في العمل السياسيّ منذ سبعينيّات القرن الماضي من خلال الحركة الطلّابيّة في الجامعة اللبنانيّة والمقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، وكان من أبرز المعارضين للوصاية السوريّة على لبنان، ما عرّضه وعائلته للاعتقال والملاحقة الأمنيّة، كما نجا من خمس محاولات اغتيالٍ خلال مسيرته السياسيّة. شارك في إطلاق مبادراتٍ عدّة لتعزيز ثقافة الحوار والديمقراطيّة والتعدّديّة، وشغل مواقع قياديّة واستشاريّة في عددٍ من الأطر السياسيّة والفكريّة، من بينها «**حركة التجدّد الديمقراطيّ**»، وكان مستشارًا للوزير الراحل نسيب لحّود ومنسّقًا للفريق الذي أعدّ كتاب «**رؤية للجمهوريّة**». كما شارك في نشاطات المنبر الديمقراطيّ، وانتفاضة الاستقلال عام **2005**، ولقاءات «**البريستول**»، وكان من الناشطين البارزين في ثورة **17 تشرين الأوّل 2019**، ويتولّى اليوم منصب أمين سرّ «**المنبر الوطنيّ للإنقاذ**». ويظهر بصورةٍ دوريّةٍ على الشاشات اللبنانيّة والعربيّة، ومنها «**MTV**» و «**LBCI**» و«**العربيّة**» و«**العربيّة الحدث**» و«**الجزيرة**»، مقدّمًا قراءاتٍ وتحليلاتٍ معمّقةً للقضايا اللبنانيّة والإقليميّة. أمّا على الصعيد البحثيّ، فقد نشر العديد من الدراسات العلميّة المحكمة التي تناولت تحسين خصائص المواد المركّبة وتعزيز متانتها وقدراتها الحراريّة والكهربائيّة، إضافةً إلى أبحاثٍ حول تلوّث الهواء في مدينة بيروت وتلوّث مياه نهر الليطاني بالنيترات وانعكاساته على آليّات تشكّل الخلايا السرطانيّة، ما جعله يجمع بين التميّز الأكاديميّ والالتزام الوطنيّ والفكريّ في مسيرةٍ غنيّةٍ ومتعدّدة الأبعاد.

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت – شارع اللنبي – مبنى المرفأ 136 الطابق الرابع – بيروت – لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative "Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international" (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the "Civic Influence Hub" (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني "ومؤسسة كونراد آدينـاور أو لمكتبها في لبنان.